مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ١

دور التحقيق المالي الموازي في بناء نموذج استباقي للملاحقة الجنائية– دراسة تحليلية مقارنة

أ.م.د. ضياء مسلم عبد الامير غيبي
كلية القانون/ جامعة الكوفة

البريد الإلكتروني Email : dhiaam.alghaibi@uokufa.edu.iq

الكلمات المفتاحية: التحقيق المالي الموازي، الجرائم الاقتصادية، الوظيفة الوقائية، التشريعات الجنائية، تتبع العائدات، مكافحة الفساد.

كيفية اقتباس البحث

غيبي ، ضياء مسلم عبد الامير ، دور التحقيق المالي الموازي في بناء نموذج استباقي للملاحقة الجنائية– دراسة تحليلية مقارنة، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٦،المجلد:١٦ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Role of Parallel Financial Investigation in Constructing a Proactive Model for Criminal Prosecution: A Comparative Analytical Study

Assist. Prof. Dr. Dhia Moslem Abd Alameer Ghaibi
College of Law/University of Kufa

Keywords : Parallel Financial Investigation, Economic Crimes, Preventive Function, Criminal Legislation, Proceeds Tracing, Anti-Corruption.

How To Cite This Article
Ghaibi, Dhia Moslem Abd Alameer, The Role of Parallel Financial Investigation in Constructing a Proactive Model for Criminal Prosecution: A Comparative Analytical Study, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2026,Volume:16,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

In a world where economic offenses become interwoven with a web of corruption and multi-national money laundering, the conventional methods of criminal investigations are no longer relevant to address the intricacies of tainted money. In this case, parallel financial investigation appears as a sophisticated strategic tool, according to which the state can trace suspicious money trail and decode the financial scheme of sophisticated crimes internally. This paper will analyze the lives of four Arab states including Iraq, Egypt, Morocco and the UAE to bring out how the legislation and institutional structures determine the capacity of each nation to realize this critical mechanism with special attention to reform in the background of the Iraqi context. Parallel financial investigation is not just a legal requirement but of paramount importance in the recovery of looted money, the safeguarding of the economy as well as the facilitation of justice to the victims. The paper claims legal loopholes that impede the full implementation of this mechanism, providing the message that it is time to introduce radical changes to the

Iraqi legislation to reorganize its legal framework and embed financial investigation as a fundamental part of the criminal justice system so that Iraq could protect its economy and conduct effective response to transnational crimes. This research focuses on parallel financial investigations related to economic and financial crimes (particularly corruption and money laundering) in four Arab countries: Iraq, Egypt, Morocco, and the United Arab Emirates. The research comprises two main sections. The first section addresses the conceptual framework of parallel financial investigations, defining them (first subsection) and outlining their preventative function in combating economic crimes (second subsection). The second section reviews the legal framework, explaining the legislative basis (first subsection) and then identifying the authorities responsible for parallel financial investigations and their powers (second subsection). The research concludes with a summary of findings and recommendations.

الملخص

في زمن تتشابك فيه الجرائم الاقتصادية مع شبكات الفساد وغسل الأموال العابرة للحدود، أصبح الاعتماد على التحقيقات الجنائية التقليدية غير كافٍ لمواجهة تعقيدات المال الإجرامي. يبرز هنا التحقيق المالي الموازي كأداة استراتيجية متقدمة، تمكّن الدولة من تتبع الأموال المشبوهة وفك شفرة البنية المالية للجرائم المعقدة من الداخل. يستعرض هذا البحث تجارب أربع دول عربية (العراق، مصر، المغرب، والإمارات) ليكشف كيف أثرت البنى التشريعية والمؤسساتية على قدرة كل دولة في تفعيل هذه الآلية الحيوية، مع التركيز على الإصلاح في الجانب العراقي. فالتحقيق المالي الموازي ليس مطلبًا قانونيًا فحسب، بل ضرورة حيوية لاسترداد الأموال المنهوبة، حماية الاقتصاد، وإنصاف الضحايا. إذ تُظهر الدراسة ثغرات قانونية تعرقل تفعيل هذه الآلية بالكامل، مما يفرض إصلاحًا تشريعيًا عاجلًا لإعادة هندسة الإطار القانوني العراقي ودمج التحقيق المالي ضمن البنية الجنائية بشكل أصيل، ليصبح العراق قادرًا على حماية اقتصاده ومواجهة الجرائم العابرة للحدود بكفاءة وفاعلية، ويركز البحث على التحقيقات المالية الموازية المرتبطة بالجرائم الاقتصادية والمالية (وخاصة جرائم الفساد وغسل الأموال) في أربع دول عربية هي العراق ومصر والمغرب والإمارات. ويتألف البحث من مبحثين رئيسيين، المبحث الأول يتناول الإطار المفاهيمي للتحقيق المالي الموازي من حيث ماهيته (المطلب الأول) ووظيفته الوقائية في مكافحة الجرائم الاقتصادية (المطلب الثاني). اما المبحث الثاني يستعرض الإطار القانوني عبر بيان الاساس التشريعي (المطلب الأول) ثم بيان الجهات

المختصة بالتحقيق المالي الموازي وصلاحياتها (المطلب الثاني). ويختتم البحث بخاتمة تتضمن الاستنتاجات والمقترحات.

المقدمة:

تواجه الدول تحديًا متزايدًا من الجرائم الاقتصادية كالفساد وغسل الأموال التي تهدد الاستقرار الاقتصادي وسيادة القانون. ولذلك برز التحقيق المالي الموازي كأداة حديثة مهمة لتعقب الأموال غير المشروعة جنبًا إلى جنب مع التحقيق الجنائي التقليدي. وتعتبر فعالية هذه الأداة معيارًا لالتزام الدولة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث يرتبط نجاح التحقيق المالي الموازي بمدى القدرة على مصادرة عائدات الجريمة وحماية الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، يُسلِّط البحث الضوء على أثر تطبيق التحقيق المالي الموازي في مكافحة الجرائم الاقتصادية في كل من العراق ومصر والمغرب والإمارات، عبر دراسة مقارنة للأطر القانونية والتجارب العملية في هذه الدول.

مشكلة البحث: على الرغم من الاعتراف الدولي بأهمية التحقيقات المالية الموازية، لا تزال هناك فجوات في التشريعات والتطبيقات تحول دون الاستفادة الكاملة منها في بعض البلدان. تتمثل مشكلة البحث في قصور الأساس القانوني والإجرائي للتحقيق المالي الموازي في مكافحة الجرائم الاقتصادية في التشريعات الوطنية، لاسيما في العراق، مما يؤثر على فعالية تتبُّع عائدات الجريمة واستردادها.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من الدور المحوري للتحقيق المالي الموازي في كشف الشبكات الإجرامية المعقدة وحماية الاقتصاد الوطني والمال العام. فتفعيل هذه الأداة يساهم في تعقب تدفقات الأموال غير المشروعة واسترجاعها، مما يعزز الردع ويرفع تكلفة الجريمة على مرتكبيها كما أن المقارنة بين تجارب أربع دول عربية يوفر دروسًا قيِّمة حول أفضل الممارسات التشريعية والمؤسسية التي يمكن توظيفها لتعزيز قدرات العراق في هذا المجال.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تأطير المفهوم العام للتحقيق المالي الموازي وبيان أساسه القانوني النظري (الدولي والوطني)، وتوضيح وظيفته الوقائية في مكافحة الجرائم الاقتصادية وحماية المصالح الوطنية (الاقتصاد، المال العام، حقوق الضحايا). كما يهدف إلى تحليل الأطر القانونية الناظمة للتحقيق المالي الموازي في كل من العراق ومصر والمغرب والإمارات، واستعراض نماذج تطبيقية من القضاء تبين أثر هذه التحقيقات في كشف الجرائم ومعاقبة مرتكبيها. وأخيرًا، يسعى البحث إلى تقديم مقترحات عملية للمشرع العراقي مستوحاة من التجارب

المقارنة لتعزيز الإطار القانوني الوطني، خصوصًا ضمن قانون أصول المحاكمات الجزائية أو قانون مكافحة غسل الأموال.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج التحليلي والمنهج المقارن ، اذ يتم تحليل النصوص القانونية الوطنية ذات الصلة، وتقارير الجهات الدولية والمعايير العالمية (مثل توصيات مجموعة العمل المالي FATF)، إلى جانب دراسة حالات قضائية واقعية في الدول محل المقارنة. اذ يساعد ذلك في إبراز نقاط القوة والضعف في تجربة كل دولة للخروج بتوصيات ملائمة للواقع العراقي.

نطاق البحث: يركز البحث على التحقيقات المالية الموازية المرتبطة بالجرائم الاقتصادية والمالية (وخاصة جرائم الفساد وغسل الأموال) في أربع دول عربية هي العراق ومصر والمغرب والإمارات. وتم اختيار هذه الدول لتنوع تجاربها ومستويات التطور في أنظمتها القانونية، حيث يمثل العراق ومصر دولاً في طور تعزيز أطر مكافحة غسل الأموال، فيما قطع المغرب والإمارات أشواطًا مهمة في تحديث تشريعاتهما وفق المعايير الدولية مؤخرًا.

هيكلية البحث: يتألف البحث من مبحثين رئيسيين، المبحث الأول يتناول الإطار المفاهيمي للتحقيق المالي الموازي من حيث ماهيته (المطلب الأول) ووظيفته الوقائية في مكافحة الجرائم الاقتصادية (المطلب الثاني). اما المبحث الثاني يستعرض الإطار القانوني عبر بيان الاساس التشريعي (المطلب الأول) ثم بيان الجهات المختصة بالتحقيق المالي الموازي وصلاحياتها (المطلب الثاني). ويختتم البحث بخاتمة تتضمن الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للتحقيق المالي الموازي

يُعد التحقيق المالي الموازي من أبرز الأدوات الحديثة في مكافحة الجرائم الاقتصادية، نظرًا لما يتمتع به من قدرة تحليلية على تتبع التدفقات المالية وكشف الروابط الخفية بين الجريمة وأطرافها المستفيدين. ولئن كان التحقيق الجنائي التقليدي يركّز غالبًا على الأفعال المادية والأدلة الظاهرة، فإن التحقيق المالي الموازي يسبر أغوار البنية المالية للجريمة، كاشفًا عن مسارات الأموال ، مصادرها ومآلاتها.

ويهدف هذا المبحث إلى تأصيل الفهم النظري لهذا النوع من التحقيقات، عبر الوقوف على ماهيته في المطلب الأول كأسلوب ذات طبيعة مميزة عن الاجراءات الجنائية. ثم ينتقل التحليل إلى دوره الوقائي في التصدي للجرائم الاقتصادية، من خلال استباق وقوع الجريمة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: ماهية التحقيق المالي الموازي

في عالم يشهد تزايدًا في تعقيد المعاملات المالية وتوسعًا في الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، تبرز الحاجة إلى مسار تحقيق مستقل ومتكامل يوازي التحقيق الجنائي، ويُعنى بتتبع الأموال وفحص مصادرها ووجهاتها، ، حيث لم يعد الاقتصار على التحقيقات التقليدية كافيًا لكشف خيوط هذه الجرائم أو استرداد عائداتها. اذ ان التحقيق المالي الموازي يمنح السلطات أداة فعّالة لحماية النظام المالي، وتعزيز العدالة، واسترداد الحقوق. ولبيان مدلوله وطبيعته ، سينقسم هذا المطلب إلى فرعين أساسيين:، في الفرع الأول نتناول تعريف التحقيق المالي الموازي، اما في الفرع الثاني نتناول طبيعة التحقيق المالي الموازي وخصائصه.

الفرع الأول: تعريف التحقيق المالي الموازي

أولًا: التعريف اللغوي

يُشتق مصطلح "التحقيق" في اللغة من مادة "حقّق"، والتي تعني "طلب الحقيقة وتتبُّعها"، ويُقال "تحقّق من الأمر" أي تبيّن صدقه. أما "مالي" فهي صفة منسوبة إلى المال، وتُشير إلى ما يتعلق بالأموال من حيث مصدرها أو استخدامها. و"موازي" في اللغة تعني "المصاحب أو المتزامن أو الذي يسير جنبًا إلى جنب مع شيء آخر" [١].

وعليه، فإن المعنى اللغوي لـ"التحقيق المالي الموازي" يدل على عمليّة تتبُّع أموال مشبوهة بشكل متزامن مع إجراءٍ آخر، غالبًا ما يكون جنائيًا.

ثانيًا: التعريف الاصطلاحي

في الاصطلاح القانوني، لم يُعرّف التشريع العربي صراحةً "التحقيق المالي الموازي"، إلا أن المرجعيات الدولية والمنظمات المعنية بمكافحة الجرائم المالية قدّمت تصورات دقيقة لهذا المفهوم. اذ ان مجموعة العمل المالي (FATF) اشارت الى ان جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالأموال والذمم والممتلكات بهدف استخدامها في تحديد مصدر الأموال غير المشروعة، أو تعقّب مساراتها، أو دعم القضايا الجنائية المتعلقة بها؛ وعندما يُجرى هذا التحقيق بالتزامن مع التحقيق في جريمة غسل الاموال ، تمويل الارهاب او اي جريمة اخرى ، يُطلق عليه وصف التحقيق المالي الموازي (parallel financial investigation) [٢].

ويُشير الدليل الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) إلى أن التحقيق المالي الموازي هو "العملية التي يُجري خلالها المحققون الماليون تحريات تتعلق بالمصادر المالية للمشتبه بهم، والعائدات الناتجة عن الجرائم، والممتلكات التي قد تُستخدم

لمصادرتها، وذلك بالتوازي مع التحقيق الجنائي العادي في الجرائم الاخرى لغرض كشف الفساد المالي"[٣].

ويمكن ان يعرف التحقيق المالي الموازي بانه "إجراء تحرٍ مالي بشأن الأنشطة والمعاملات المالية المرتبطة بجريمة ما بالتوازي مع التحقيق الجنائي التقليدي في تلك الجريمة، او هو التحقيق المتزامن في الجوانب المالية لجريمة معينة أثناء التحقيق في الجوانب المادية أو المباشرة لتلك الجريمة"[٤] .

بمعنى، يُعد التحقيق المالي الموازي مسارًا موازياً لكنه مستقل عن التحقيق الجنائي التقليدي. يقوم على إشراك وحدات التحريات المالية، والبنوك، والخبراء الماليين في جمع المعلومات عن الأصول والحسابات والمعاملات المالية المرتبطة بالمتهمين في جرائم ذات طابع مالي أو لها عوائد مالية.

وقد ظهر هذا المفهوم بوضوح في المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال؛ فمثلًا توصي مجموعة العمل المالي (FATF) في توصيتها رقم ٣٠ بأن تقوم سلطات إنفاذ القانون بتطوير تحقيق مالي متوازٍ بصورة استباقية عند ملاحقة الجرائم ذات العائدات المالية الكبيرة (كجرائم الفساد والمخدرات والإرهاب) الهدف الأساسي هو تعقب مسار "الأموال القذرة" لكشف الشبكات الضالعة في الجريمة وتوفير أدلة مالية تدعم الإدانة، بالإضافة إلى تمكين السلطات من مصادرة العائدات غير المشروعة[٥].

كما يتميز التحقيق المالي الموازي عن التحقيق الجنائي التقليدي بتركيزه على عنصر الأموال، فهو يتضمن تحليل الحسابات المصرفية والتحويلات المالية والمعاملات المشبوهة، وتتبع حركات الأموال عبر الحدود إن وجدت، بغية رسم صورة كاملة للمنافع المادية للجريمة. ولتحقيق ذلك، غالبًا ما تتعاون عدة جهات ضمن التحقيق المالي الموازي، مثل وحدة التحريات المالية (FIU) والبنوك والجهات الرقابية، إلى جانب سلطات إنفاذ القانون[٦].

ووفق منهج "اتبع المال Follow the Money" الذي أكدته أدبيات الأمم المتحدة فإن تتبع التدفقات المالية يمكن أن يكشف الجناة الخفيين حتى لو لم يظهروا بشكل مباشر في التحقيق الجنائي التقليدي[٧].

الفرع الثاني: طبيعة التحقيق المالي الموازي وخصائصه

بما ان التحقيق المالي الموازي يهدف إلى كشف المسارات المالية للجريمة، وتجميد المتحصلات، وتعزيز فرص المحاسبة والاسترداد. بخلاف التحقيق الجنائي التقليدي الذي يركّز على "الجاني" و"الواقعة الجنائية"، لذا فانه يتصف بكونه ذو طبيعة مزدوجة، فهو أداة إثبات جنائي وأداة

استرداد مدني في آن واحد[٨]. ومن أبرز خصائص التحقيق المالي الموازي أنه يُدار بالتوازي مع التحقيق في الجريمة الأصلية دون أن يتوقف عليها. فبمجرد الاشتباه بوجود عائد مالي للجريمة، يمكن فتح تحقيق مالي مستقل يهدف لتتبع الأموال أو الأصول الناجمة عن الفعل الإجرامي. هذه الاستقلالية النسبية تمكّن السلطات من تجميد الأصول مبكرًا ومنع تهريبها، حتى قبل اكتمال القضية الجنائية [٩].

يتّسم التحقيق المالي الموازي أيضًا بطبيعة فنية متخصصة، فهو يتطلب تعاونًا وثيقًا بين النيابة العامة، ووحدات التحري المالي، والخبراء الماليين والمصرفيين. ويعتمد بدرجة كبيرة على أدوات تحليل البيانات، وأنظمة الإبلاغ المصرفية، وتبادل المعلومات بين الدول. لذلك فإن نجاح هذا النوع من التحقيقات يرتبط بمستوى البنية المؤسسية والتشريعية للدولة[١٠].

كما يتميّز التحقيق المالي الموازي عن الإجراءات الجنائية التقليدية بأنه لا يتقيد بالمكان أو الزمان المحدودين لجريمة واحدة، بل يمكن أن يشمل تحقيقات متعددة الجنسيات وعابرة للحدود. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي عملية تتبع تحويل مالي مشتبه به إلى كشف شبكات جريمة منظمة في بلدان متعددة، وهو ما يصعب كشفه بالتحقيق التقليدي[١١].

من الخصائص الفريدة أيضًا أن التحقيق المالي الموازي يستخدم معيار "القرائن المالية" أكثر من اعتماد الأدلة الجنائية المباشرة. فكثير من القضايا المالية تُبنى على تحليل تدفقات غير منطقية أو أنماط غير معتادة في الإنفاق، لا على شهود عيان أو اعترافات، مما يمنحه مرونة وفعالية في الجرائم المالية المعقدة[١٢].

يمثل التحقيق المالي الموازي نقلة نوعية في فلسفة العدالة الجنائية، فهو لا يكتفي بإثبات وقوع الجريمة أو تحديد الفاعل، بل يسعى أيضًا لاسترداد المكاسب غير المشروعة وتعطيل البنية الاقتصادية للجريمة. ولهذا، فإن من أبرز سماته أنه ذو بعد استراتيجي، إذ يستهدف شلّ الأنشطة الإجرامية اقتصاديًا، وليس فقط إدانة الأفراد. هذا المنظور ينسجم مع توصيات "مجموعة إيغمونت Egmont Group " التي أكدت على أن فعالية مكافحة غسل الأموال تعتمد على دمج الشق المالي مع الشق الجنائي من البداية[١٣].

ومن الناحية القانونية، يتميز التحقيق المالي الموازي بكونه غير مقيد بمبدأ "قرينة البراءة" بالمعنى التقليدي في بعض جوانبه، خصوصًا في إطار التحري وجمع المعلومات. فالسلطات يمكنها تحليل الحسابات والمعاملات المالية قبل توجيه الاتهام الجنائي، بل حتى في غياب جريمة أصلية محددة، إذا توفرت مؤشرات على وجود أموال ذات مصدر غير مشروع. وهذا ما يجعل

الإطار القانوني لهذا النوع من التحقيقات يتطلب دقة كبيرة في موازنة الحقوق الأساسية وضمانات المتهمين مع مقتضيات الكفاءة الإجرائية[١٤].

ومن مظاهر تميز التحقيق المالي الموازي عن باقي الإجراءات، أنه يعتمد على "التحليل الاستباقي "أكثر من التحقيق التقليدي القائم على ردة الفعل بعد وقوع الجريمة. فالوحدات المالية تستعمل تقارير الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة لتحليل النمط المالي للشخص محل الشبهة، وقد تفتح تحقيقًا موازيًا حتى في حال غياب دعوى جنائية. وهذا يُعد تحولاً عميقًا في مفهوم "البحث الجنائي"، إذ لم يعد مقتصرًا على تتبع آثار الجريمة بل بات وسيلة لكشفها أصلًا[١٥].

يضاف إلى ما سبق أن التحقيق المالي الموازي يتيح على خلاف الإجراءات التقليدية إمكانية التعاون العابر للحدود بشكل منهجي. فبموجب الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(UNCAC) ، يمكن لوحدة المعلومات المالية أن تطلب مباشرة من نظيراتها في دول أخرى معلومات حسابية أو مالية، دون المرور بالإجراءات القضائية البطيئة للمساعدة القانونية، وهذا التعاون المالي الدولي يُعد من أهم مفاتيح نجاح التحقيقات الموازية[١٦].

وأخيرًا، من أبرز خصائص التحقيق المالي الموازي أنه يُشكّل مدخلًا لتطبيق نظام المصادرة دون إدانة، أي إمكانية مصادرة الأموال محل شبهة إذا تعذر إثبات التهمة الجنائية، ولكن تبيّن أنها ناتجة عن مصادر غير مشروعة لا يستطيع صاحبها تبريرها قانونيًا. وقد أقرّت بذلك عدة دول ضمن قوانينها كالمملكة المتحدة وأستراليا، وأوصت به مجموعة FATF كأداة فعالة لتعطيل تمويل الجريمة[١٧].

المطلب الثاني: الوظيفة الوقائية للتحقيق المالي الموازي في مكافحة الجرائم الاقتصادية

بما ان التحقيق المالي الموازي وكما ذكرنا في المطلب الاول بانه ذو طبيعة مزدوجة فهو أداة إثبات جنائي وأداة استرداد مدني في آن واحد، لذا فأن له وظيفته تتمحور في إثبات الجريمة من جهة، والوقاية من آثارها المالية والاجتماعية من جهة أخرى.

وقد ظهر هذا النوع من التحقيقات بوصفه وسيلة فعالة لكشف الجرائم الاقتصادية المعقدة كالرشوة، الاختلاس، غسل الأموال، التهرب الضريبي، وتمويل الإرهاب التي عادةً ما تعتمد على التمويه والتقنيات المالية الذكية لإخفاء الجريمة وعائداتها. اذ تقتصر أهميته على إثبات الجريمة فحسب، بل يمتد ليشكل وسيلة حماية استراتيجية لمصالح عليا في الدولة، في مقدّمتها الاقتصاد الوطني، المال العام، وحقوق الضحايا.

وفي هذا السياق، سنتناول هذا المطلب بفرعيه لبيان الإسهام الوقائي المتميز الذي يقدمه التحقيق المالي الموازي. اذ سوف نتناول طبيعة المصلحة المحمية قانونًا لهذه الوظيفة الوقائية في الفرع

الأول ، ثم بيان دوره في كشف الجرائم الاقتصادية وتعقب الأموال غير المشروعة في الفرع الثاني.

الفرع الاول: المصلحة المحمية في التحقيق المالي الموازي

يُعد التحقيق المالي الموازي آلية دفاعية لتحقيق المصالح التالية :

اولا / حماية المال العام والاقتصاد الوطني: تستهدف جرائم الفساد والاختلاس المال العام مباشرة، بينما يؤدي غسل الأموال إلى تمويه مصدر الأموال التي غالبًا ما تكون مأخوذة بشكل غير مشروع من موازنة الدولة أو مواردها. فالتحقيق المالي الموازي يضمن تتبع هذه الأموال واستردادها لصالح الدولة[١٨]. وأن نجاح التحقيق المالي الموازي يُقاس بمدى قدرته على مصادرة متحصلات الجريمة وإعادة الأموال إلى خزينة الدولة[١٩]. كما أن استرجاع الأموال المنهوبة وإعادتها للدورة الاقتصادية المحلية بفضل تتبع حركة تلك الأموال يساهم في النمو الاقتصادي، عن طريق ضخها في الخزينة العامة والاستفادة منها في مشاريع تنموية بدل بقائها مجمّدة في حسابات سرية أو هاربة للخارج[٢٠].

كما إن الجرائم المالية الكبرى كغسل الأموال وتمويل الإرهاب والإتجار غير المشروع تؤثر سلبًا على استقرار الاقتصاد وتنافسية الأسواق. فالأموال غير المشروعة حين تدخل الاقتصاد قد تؤدي إلى تضخم أو تقلبات في الأسعار وتنافس غير عادل[٢١]. اذ يقوم التحقيق المالي الموازي برصد هذه التدفقات المشبوهة ووقفها قبل أن تستفحل آثارها[٢٢]. وفي هذا الصدد، أكدت التقارير الدولية أن تكثيف التحريات المالية يساعد الدول على صون نزاهة نظامها المالي وجذب الاستثمار، لأن المستثمرين يثقون باقتصاد تُكافح فيه الجرائم المالية بفعالية [٢٣].

ثانيا/ صيانة حقوق الضحايا وتعويضهم: كثيرًا ما تُخلف الجرائم الاقتصادية ضحايا، سواء بشكل مباشر كالضحايا في قضايا الاحتيال والاستثمارات الوهمية، أو بشكل جماعي كما هو الحال في جرائم هدر المال العام[٢٤].

يسمح التحقيق المالي الموازي بحجز أموال الجناة وأصولهم منذ المراحل المبكرة للتحقيق، مما يُشكل ضمانة لتعويض الضحايا لاحقًا عبر الأحكام القضائية أو الاتفاقات. على سبيل المثال، في قضايا الاحتيال المالي الكبرى، يجد المحققون حسابات خارجية وممتلكات عقارية تمت بدون وجه حق؛ فيتم تجميد تلك الأصول واستعادتها بالتعاون الدولي، مما يُمكّن الضحايا من استرداد جزء من خسائرهم بعد صدور الحكم[٢٥].

ومن دون هذا المسار الموازي، قد يفاجأ الضحايا بأن الجاني أخفى الأموال أو بددها، فلا يجدون مستلزمات التعويض المالي. لذلك، تُعد النصوص القانونية التي تسمح للمدنيين بمطالبة الحقوق

المدنية ضمن الدعوى الجزائية وتحصيل الأموال المصادرة أمرًا أساسيًا لتحقيق العدالة ورد الاعتبار[٢٦].

كما يؤكد الخبراء أن كلما كانت عمليات التتبع المالي أكثر دقة وسرعة، زادت فرص الحفاظ على موجودات قابلة للمصادرة تُخصّص للتعويض. بالإضافة إلى ذلك، حماية حقوق الضحايا تمتد إلى منع وقوع جرائم جديدة، فإذا كشف التحقيق المالي وجود ضحايا آخرين في عمليات غسل أموال مرتبطة باحتيال عقاري مثلاً، يتم تنبيه الجهات المختصة[٢٧].

بصورة عامة، يعزز التحقيق المالي الموازي سيادة القانون عبر إيصال رسالة واضحة بأن الجريمة الاقتصادية "لا أرباح فيها" ، فالدولة قادرة على اقتفاء أثر الأموال غير المشروعة ومصادرتها، وبالتالي يفقد المجرم الدافع الأساسي (الكسب) لارتكاب الجريمة ، هذا الأثر الردعي الاستراتيجي يحمي المجتمع ككل من تفشي جرائم المال، ويؤكد أن يد العدالة تطال الجاني وممتلكاته أينما حاول إخفاءها.

الفرع الثاني: دور التحقيق المالي الموازي في كشف الجرائم الاقتصادية وتعقب الأموال

يلعب التحقيق المالي الموازي دورًا حيويًا في كشف خيوط الجرائم المالية المعقدة وتعقب الأموال غير المشروعة التي غالبًا ما تغفل عنها التحقيقات التقليدية. فمن خلال "تتبع مسار الأموال" يتمكن المحققون من الوصول إلى أدلة جديدة قد لا تتوفر من استجواب الشهود أو تفتيش مسرح الجريمة[٢٨].

على سبيل المثال، كشفت دراسة أممية حول الإتجار بالبشر أن التحريات المالية المبكرة مكّنت السلطات من كشف طريقة عمل الشبكات الإجرامية عبر تتبع شراء تذاكر السفر وتحليل إنفاق المتهمين على بطاقات الائتمان، مما ساعد على توجيه موارد المراقبة بكفاءة[٢٩].

كما ان المقولة "اتبع المال، تصل إلى المجرم غالبًا ما تقود التدفقات المالية إلى الرأس المدبر أو المستفيد الحقيقي من الجريمة حتى لو كان بعيدًا عن الأنظار[٣٠].

كما تسهم التحقيقات المالية الموازية في رفع معدلات كشف الجرائم الاقتصادية بشكل ملموس. اذ إن تعقّب الأموال في سياق الجرائم الاقتصادية (كالرشوة والاختلاس والتهرب الضريبي) يسمح أيضًا بكشف الجريمة ذاتها في حال كانت خفية. فقد تبدأ القضية أحيانًا من تحليل مالي لمعاملات مريبة لتقود المحققين إلى جريمة لم يُبلغ عنها. وبهذا يكون للتحقيق المالي الموازي دور استباقي في كشف الجريمة وليس فقط تتبع ما انكشف منها[٣١].

ومن الأمثلة الدولية على ذلك ما أوضحته مجموعة FATF من أن وحدات التحريات المالية كثيرًا ما تحيل قضايا يشتبه أنها غسل أموال دون وجود بلاغ عن جريمة أصلية محددة مسبقًا؛ ثم

يتضح عبر التحري الموازي وجود نشاط إجرامي مولِّد لتلك الأموال. اذ ان بعض قضايا الفساد الكبرى في الدول العربية عبر تقارير معاملات مالية مشبوهة قادت لكشف اختلاسات من المال العام[٣٢].

كما تعتمد فعالية التحقيق المالي الموازي على التنسيق بين جهات متعددة: النيابة، أمن الدولة، الخبراء الماليين، ووحدات المعلومات المالية (FIUs). وتشير توصيات مجموعة FATF (التوصية ٢٩–٣٠) إلى ضرورة قيام الدول بإنشاء وحدات مالية وطنية تتمتع بسلطات تحليل وتقيد الأموال بناءً على معلومات أولية وتقدم البيانات لوحدات تنفيذ القانون[٣٣].

فعند فتح تحقيق مالي موازٍ، يستخدم المحققون معلومات مثل تقارير المعاملات المشبوهة ، مما يُمكِّنهم من تحديد صلاحيات التدخل ورفع حظر مالي أو حجز الأصول، حتى قبل توجيه التهم الجنائية . وهذا التداخل المؤسسي هو ما يجعل هذا التحقيق أقوى وأكثر تنسيقًا من التحقيق الجنائي التقليدي[٣٤].

اذ يبني التحقيق المالي الموازي تحليلًا شاملًا لتدفقات الأموال، بدءًا من أرضية الجرائم الاقتصادية وصولًا إلى تتبع المتحصلات في أماكن قانونية ظاهرة أو خارج الأُطر الرسمية. ويؤكد تقرير مجلس أوروبا على أن هذا التحقيق مهم جدا لتتبع عائدات الجرائم المخفية[٣٥].

لذلك أصبح من الممارسات الفضلى تكليف فرق التحقيق منذ البداية بالنظر في الشق المالي بالتوازي مع الشق الجنائي التقليدي لضمان عدم إفلات أي تفصيل يتعلق بتدفقات الأموال.

المبحث الثاني

الإطار القانوني للتحقيق المالي الموازي

بعد ان اوضحنا في المبحث الاول الاطار المفاهيمي *للتحقيق المالي الموازي* ودوره كمنهجً حديثً في مكافحة الجرائم الاقتصادية، عن طريق ملاحقة الأموال بالتوازي مع التحقيق الجنائي التقليدي في الجريمة الأصلية التي يُحتمل أن تكون قد ولّدت من متحصلات غير مشروعة، بهدف تتبّع تلك المتحصلات وكشف علاقاتها بالجريمة الأصلية. يجب ان نبين الاساس القانوني للتحقيق المالي الموازي والجهات المختصة بإجرائه ، لذا في هذا المبحث سوف نتناول الإطار القانوني للتحقيق المالي الموازي عبر مطلبين؛ الأول مخصّص للأساس القانوني الوطني والدولي لهذا التحقيق، والثاني لبيان الجهات المختصة بإجرائه كنموذج استباقي للجريمة.

المطلب الأول: الأساس القانوني للتحقيق المالي الموازي في التشريعات الوطنية والدولية

في إطار تعزيز الفعالية الجنائية لمكافحة الجرائم الاقتصادية، برز التحقيق المالي الموازي كأداة محورية تسمح للسلطات بتعقب مسارات الأموال غير المشروعة وكشف البنية المالية للجريمة، وليس الاكتفاء بأدلتها التقليدية. وقد أكدت أغلب التقارير الدولية، وعلى رأسها تقارير مجموعة العمل المالي (FATF)، أن نجاح الدول في مواجهة الجريمة المنظمة وغسل الأموال مرهون بقدرتها على إدماج المسار المالي ضمن الإجراءات الجنائية.

وعليه، فإن دراسة التنظيم التشريعي الذي يُؤطر التحقيق المالي الموازي تُعد أمرًا جوهريًا لفهم مدى فاعلية الأنظمة القانونية في التعامل مع هذا النوع من الجرائم ومدى انسجامها مع المعايير الدولية . وتم اختيار ثلاث دول عربية كنماذج مقارنة مع العراق في هذا السياق، وهي: مصر، المغرب، والإمارات العربية المتحدة، لان هذه الدول من جانب تمثل تنوعًا في التجربة القانونية، ومن جانب اخر لأن هذه الدول خضعت لتقييمات دولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبدأت بتطوير أُطرها التشريعية والمؤسسية تباعًا منذ ٢٠١٥، مما يوفر مادة تحليلية غنية للتقييم. اذا سوف نتناول هذا المطلب في فرعين، الفرع الاول الاطار التشريعي الوطني في العراق ومصر والمغرب والامارات ، وفي الفرع الثاني المعايير الدولية ذات الصلة ومدى التزام الدول بها

الفرع الأول: الإطار التشريعي الوطني

في **العراق**، يشكّل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة (٢٠١٥) الإطار التشريعي الأساسي الذي يمكن أن يُستند إليه في التحقيقات المالية الموازية. يجرّم هذا القانون عمليات غسل العائدات الإجرامية، وينشئ *مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب* (وحدة المعلومات المالية العراقية) في البنك المركزي لتتبع تلك العائدات[٣٦].

ورغم عدم ورود نص صريح حتى الآن في التشريعات العراقية يلزم بإجراء تحقيق مالي موازٍ بالتزامن مع التحقيق الجزائي، فقد خطا العراق خطوة مهمة بإصدار "**دليل إجراءات التحقيق المالي**" **لعام (٢٠٢٣)** بدعم دولي[٣٧]. هذا الدليل هو عملي وإرشادي، ويوحّد إجراءات التحقيقات المالية الموازية ويرسخها على مستوى قضاة التحقيق والجهات التحقيقية، وقد حدد الدليل الجرائم المشمولة بالتحقيق المالي الموازي ، وهي الجرائم المالية وذات الطابع المالي كالفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتهريب المخدرات والتهرب الضريبي ، فضلًا عن تحديد الجهات المختصة بالإجراء (محاكم التحقيق المختصة ومكتب مكافحة غسل الأموال)[٣٨]. ومع أن إصدار

هذا الدليل يعد تقدمًا، إلا أن غياب نص تشريعي ملزم يعكس ثغرة في التشريع العراقي ينبغي معالجتها لضمان إجراء التحقيقات المالية الموازية بصفة روتينية في الجرائم الاقتصادية الخطيرة.

أما **مصر** فقد تبنّت إطارًا قانونيًا متقدمًا يكفل التحقيق المالي الموازي في سياق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. اذ يتمثل الأساس في قانون مكافحة غسل الأموال رقم (٨٠) لسنة (٢٠٠٢) وتعديلاته اللاحقة، والذي اعطى لجهات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق باتخاذ هذا النوع من التحقيق في جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب. وبناءً على ذلك، أصدر النائب العام الكتاب الدوري رقم (٣) لسنة (٢٠٢٢) موجهًا إلى أعضاء النيابة بضرورة إجراء تحقيق مالي موازٍ في القضايا التي تنطوي على جوانب مالية، تنفيذًا لنصوص قانون غسل الأموال[٣٩]. وقد تجلّى تطبيق هذه الأحكام في وقائع حديثة أحالت فيها النيابة العامة متهمين بالإتجار بالمخدرات إلى المحاكمة الجنائية بعد إجراء تحقيق مالي موازٍ كشف أدلة على ارتكابهما جريمة غسل الأموال إلى جانب جريمة المخدرات الأصلية[٤٠]. وهكذا أرست مصر أساسًا تشريعيًا صريحًا يربط بين التحقيق الجنائي والمالي، مدعومًا بتوجيهات تنفيذية وممارسات قضائية، ما يجعل تشريعها نموذجًا متقدمًا يمكن للعراق والدول الأخرى الاستفادة منه في سد الثغرات.

وفي **المغرب**، في إطار تعزيز امتثالها للمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية، عملت المملكة المغربية على تطوير منظومتها القانونية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تَجسَّد هذا التوجه في سن القانون رقم (٤٣.٠٥) لسنة (٢٠٠٧)، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم (١٢.١٨) لسنة (٢٠٢١)، الذي أرسى الأسس القانونية لمكافحة غسل الأموال، وأنشأ بموجبه الهيئة الوطنية للمعلومات المالية (ANRF) كوحدة استخبارات مالية مختصة، تضطلع بمهمة تلقي ومعالجة وتحليل المعلومات المرتبطة بالمعاملات المالية المشبوهة، وإحالتها إلى الجهات القضائية المختصة عند الاقتضاء[٤١]. وفي هذا الإطار، تم إدراج تقنية التحقيق المالي الموازي ضمن مشروع إصلاح قانون المسطرة الجنائية، تنفيذًا لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، وذلك باعتبارها أداة قانونية تهدف إلى تتبع العائدات الإجرامية والمساهمة في مصادرتها بفعالية ضمن إجراءات جنائية موازية للقضايا الأصلية[٤٢]. وقد ساهمت هذه الجهود التشريعية والمؤسساتية في تحسين الوضع القانوني للمملكة دوليًا، حيث قررت مجموعة العمل المالي (FATF) في فبراير (٢٠٢٣) رفع اسم المغرب من **قائمتها الرمادية**، وذلك بعد الإشادة بفعالية آليات التحقيق المالي، وتحقيق تقدم ملموس في تنفيذ خطة العمل الوطنية[٤٣].

وفي **الإمارات العربية المتحدة** يتوافر إطار قانوني وتنظيمي شامل يرسخ مبدأ التحقيق المالي الموازي ضمن جهود مكافحة الجرائم المالية. فقد نص المرسوم بقانون اتحادي رقم (٢٠) لسنة (٢٠١٨) بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على تجريم غسل الأموال ومنح السلطات صلاحيات واسعة لتتبع وضبط العائدات غير المشروعة. وتعمل وحدة المعلومات المالية التابعة لمصرف الإمارات المركزي بشكل وثيق مع أجهزة إنفاذ القانون لتبادل المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالحسابات والمعاملات المشبوهة .ويدعم هذا الإطار المؤسسي كل من اللجنة العليا للإشراف على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب برئاسة وزير الخارجية، والمكتب التنفيذي المسؤول عن متابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية. وقد أثمرت هذه الآليات عن نتائج ملموسة، إذ أعلنت وزارة الداخلية في عام (٢٠٢٣) أنه خلال فترة عامين تم التعامل مع (٥٢١) قضية غسل أموال، نُفِّذ فيها تحقيق مالي موازٍ في (٥٥%) منها، مما أدى إلى تفكيك شبكات إجرامية منظمة ومصادرة أصول تزيد قيمتها على أربعة مليارات درهم إماراتي[٤٤]. هذا النجاح يعكس متانة الإطار القانوني الإماراتي وحرص السلطات على اتباع نهج "اقتفاء أثر المال" بالتوازي مع ملاحقة الجناة لضمان تحقيق الردع الفعال.

الفرع الثاني: المعايير الدولية ذات الصلة ومدى التزام الدول بها

على الصعيد الدولي، تظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام (٢٠٠٣) (UNCAC) الإطار الأكثر موثوقية في وضع المعايير التي توجه الدول نحو تعزيز التحقيقات المالية. وجميع الدول الأربع التي تناولتها هذه الدراسة هي أطراف في هذه الاتفاقية، وبالتالي فهي ملتزمة بأحكامها التي تُلزم الدول بتوفير آليات قانونية لتجاوز السرية المصرفية أثناء التحقيقات الجنائية في الجرائم المرتبطة بالفساد، واعتماد الإجراءات اللازمة لتحديد وتتبع وتجميد ومصادرة عائدات الجريمة. وتنص المادة (٤٠) من الاتفاقية صراحةً على التزام الدول بمنح سلطات التحقيق صلاحية تجاهل السرية المصرفية في الحالات ذات الصلة، فيما تشجع المادة (٣١) على سن تشريعات تتيح تجميد وضبط الأصول غير المشروعة قبل مصادرتها[٤٥]. كما ان الدول الأربع المشمولة في هذه الدراسة، وهي العراق ومصر والمغرب والإمارات العربية المتحدة، سعت إلى الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية من خلال إصدار قوانين لمكافحة غسل الأموال تسمح بالتعاون مع الوسطاء الماليين والكشف عن الحسابات المشبوهة، فضلاً عن تحديد إجراءات ضبط واسترداد الأصول وفقاً لما ورد في الفصل الخامس من الاتفاقية. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات في نطاق التنفيذ الكامل لهذه الالتزامات، إذ لم يصدر العراق حتى الآن قانوناً

شاملاً لاسترداد الأصول على غرار بعض الدول الأخرى، رغم قيام هيئة النزاهة بإصدار دليل استرداد الأصول وبذل جهود عملية لتطوير الممارسة في هذا المجال.

وتعد فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) المرجعية الدولية الأخرى الرئيسة في هذا المجال، إذ تُشكّل توصياتها المعيار العالمي في مكافحة غسل الأموال ودمج التحقيقات المالية مع التحقيقات الجنائية التقليدية. وتدعو التوصيتان (٣٠) و(٣١) على وجه الخصوص الدول إلى تمكين سلطات إنفاذ القانون من إجراء تحقيقات مالية موازية للتحقيقات الجنائية التقليدية في الشؤون المالية للمشتبه فيهم، بهدف كشف الشبكات الإجرامية وتتبع الأصول لتجميدها ومصادرتها.

وقد استجابت الدول محل الدراسة لهذه المعايير بدرجات متفاوتة من الامتثال، إذ أظهرت جمهورية مصر العربية مستوى عالياً من التوافق من خلال تعديل تشريعاتها عام ٢٠٢٢ بما يفرض صراحةً إجراء التحقيق المالي الموازي في جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها، مدعوماً ذلك بـ توجيهات صادرة عن النيابة العامة لترسيخ هذه الممارسة[٤٦]. كما حقق المغرب تقدماً ملحوظاً في مستوى الامتثال من خلال خطة العمل الخاصة به مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية(FATF) ، حيث عمل على تعزيز التنسيق بين رئاسة النيابة العامة ووحدة معالجة المعلومات المالية (ANRF) والهيئات التنظيمية ذات الصلة، مع اعتماد فعالية التحقيقات المالية الموازية كمؤشر أساسي في عمليات التقييم والمراقبة الدولية [٤٧]. وبخصوص العراق فما زال يواجه تحديات جوهرية في هذا المجال. وكما ورد في تقرير التقييم المتبادل لعام ٢٠٢٤، فإن السلطات العراقية تجري تحقيقات مالية في قضايا غسل الأموال عند الاقتضاء، غير أن نتائج هذه التحقيقات لا تُستثمر بصورة منتظمة في دعاوى مستقلة، مما يؤدي إلى محدودية عدد القضايا الجنائية المتعلقة بغسل الأموال. وقد أوصى التقرير بضرورة تكثيف برامج التدريب للمحققين الماليين وتوسيع نطاق التحقيقات المالية الموازية لتشمل جميع الجرائم عالية المخاطر[٤٨]. أما الإمارات العربية المتحدة، فقد بذلت جهوداً كبيرة منذ إدراجها السابق في القائمة الرمادية لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF)، من خلال إنشاء هيئات تنسيقية رفيعة المستوى واستخدام أدوات تكنولوجية متقدمة للتحقيق المالي. وقد أسفرت هذه المبادرات عن زيادة ملحوظة في اكتشاف قضايا غسل الأموال، وتجميد الأصول، ورفع القضايا الجنائية، مما يعكس تقدماً مستمراً نحو الامتثال الكامل للمعايير الدولية[٤٩].

نستنتج مما سبق ، بأنه وعلى الرغم من التزام الدول الأربع بالمعايير الدولية، إلا أن مستويات التطوير التشريعي والنضج المؤسسي تختلف بينها، فقد حققت الدول التي قامت بإصلاح أطرها القانونية بسرعة، مثل مصر والمغرب والإمارات العربية المتحدة، نتائج ملموسة في تفكيك الجرائم المالية، بينما لا يزال العراق في طور تعزيز إطاره القانوني وتطوير قدراته لضمان تكامل التحقيقات المالية مع الإجراءات الجنائية بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

المطلب الثاني: الجهات المختصة بالتحقيق المالي الموازي وصلاحياتها

يعد تحديد الجهات المختصة بإجراء التحقيق المالي الموازي، وتوضيح الصلاحيات الإجرائية الممنوحة لها، عنصرًا جوهريًا في بناء منظومة فعالة لمكافحة الجرائم الاقتصادية. فنجاح هذا النوع من التحقيقات لا يعتمد فقط على وجود نصوص قانونية تجيزه، بل يتطلب أيضًا تحديدًا دقيقًا للسلطات المكلّفة بتنفيذه، ومنحها أدوات قانونية عملية تُتيح لها تعقّب حركة الأموال وجمع الأدلة المالية في الوقت المناسب.

وتتباين النماذج التشريعية المقارنة في تنظيمها لهذه السلطات؛ ففي بعض الدول يُسند التحقيق المالي إلى جهات قضائية (كقاضي التحقيق)، وفي أخرى إلى النيابة العامة أو وحدات استخبارات مالية مستقلة، أو إلى أجهزة شرطية متخصصة، مع تفاوت واضح في مدى التنسيق بينها. كما تختلف صلاحيات هذه الجهات فيما يتعلق برفع السرية المصرفية، والتجميد التحفظي، واستخدام أدوات التكنولوجيا المالية الحديثة. وفي السياق العراقي، يبرز السؤال ، هل ان العراق كما الدول المقارنة يمتلك اطار قانوني واضح يحدد السلطات والاجراءات الخاصة بالتحقيق المالي الموازي وبشكل منسق وسريع الاستجابة بتعقب المتحصلات الجرمية ؟

وللإجابة على ذلك سوف نتناول هذا المطلب في فرعين، يُعنى الأول ببيان الجهات الرسمية المكلفة بإجراء التحقيق المالي الموازي، بينما يتناول الثاني أهم الصلاحيات الإجرائية الممنوحة لهذه الجهات، ومدى مواءمتها لمتطلبات الاتفاقيات الدولية والمعايير الحديثة للتحقيق المالي.

الفرع الأول: الجهات المكلفة بالتحقيق المالي الموازي

في العراق، الجهة الرئيسة هي *قاضي التحقيق* المختص بنظر الجريمة الأصلية، الذي يتولى فتح التحقيق المالي الموازي عند الاقتضاء بالتنسيق مع *مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب* في البنك المركزي. ويُدعَم القاضي بفرق من المحققين الماليين، قد تشمل ممثلين عن هيئة النزاهة في قضايا الفساد. ويلعب مكتب مكافحة غسل الأموال دوراً محورياً في تحليل المعاملات المالية المشبوهة ونقل نتائج هذه التحليلات إلى القضاء لاستخدامها في التحقيقات الجارية. ويتيح

هذا التصميم المؤسسي تعاوناً وثيقاً بين السلطة القضائية ووحدة المعلومات المالية الوطنية، بما يمكّن من تحديد العائدات غير المشروعة وضمان عدم تهرب هذه الأصول من الرقابة القانونية[٥٠].

اما في مصر، تحتل النيابة العامة المركز الرئيسي في إجراء التحقيقات المالية الموازية، مدعومةً بـ وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي وحدة مستقلة ضمن البنك المركزي المصري. وتعمل هذه الوحدة كهيئة وطنية أساسية لتلقي ومعالجة وتحليل تقارير المعاملات المشبوهة، في حين يمكن للنيابة العامة طلب المعلومات المالية من الوحدة ودمجها ضمن تحقيقاتها. كما تقدم مؤسسات إضافية الدعم، بما في ذلك الإدارة العامة لمكافحة غسل الأموال بوزارة الداخلية، المكلفة بجمع المعلومات المالية، وهيئة الرقابة الإدارية، الممنوحة صلاحيات واسعة لتتبع الأصول في قضايا الفساد. ويضمن هذا النظام آلية متكاملة للتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون ووحدة المعلومات المالية وهيئات الرقابة، تحت إشراف النيابة العامة، التي تفرض إجراء التحقيقات المالية الموازية وتستخدم الأدلة الناتجة عنها في القضايا الجنائية[٥١].

وبخصوص المغرب، تضطلع النيابة العامة، برئاسة النائب العام لدى محكمة النقض، بالدور القيادي في تنسيق التحقيقات المالية الموازية. وتُسند وحدات متخصصة من الشرطة القضائية، مثل الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، مهمة متابعة الجرائم المالية تحت إشراف النيابة العامة. وتعمل الهيئة الوطنية للمخابرات المالية (ANRF) كجهة مركزية للمعلومات المالية، مسؤولة عن استلام وتحليل تقارير المعاملات المشبوهة من المؤسسات المالية. ويُحقَّق التكامل المؤسسي من خلال اتفاقيات رسمية ومذكرات تفاهم بين النيابة العامة، والهيئات الرقابية مثل بنك المغرب، وهيئة أسواق المال، وديوان المحاسبة، والهيئة الوطنية للمخابرات المالية. ويضمن هذا الإطار تعاوناً وثيقاً وتبادلاً سريعاً للمعلومات؛ فعلى سبيل المثال، وبموجب بروتوكول مع بنك المغرب، يمكن للنيابة العامة الحصول على بيانات الحسابات في أقل من ساعة لدعم التحقيقات المالية. وفي الممارسة العملية، تعمل المؤسسات القضائية والأمنية والمالية كوحدة وطنية منسقة ضد الجرائم المالية من خلال التحقيق المالي الموازٍ المتكامل[٥٢].

وفيما يتعلق بالإمارات ، يتم توزيع مسؤولية التحقيق المالي الموازٍ على عدة مؤسسات ضمن إطار تنظيمي متكامل. على المستوى التنفيذي، تقوم وزارة الداخلية، وخصوصاً الوحدات الشرطية المتخصصة مثل وحدة الجرائم المالية في شرطة دبي، بجمع المعلومات المالية بالتوازي مع التحقيقات الجنائية التقليدية. وتعمل هذه الوكالات تحت إشراف النيابة العامة الاتحادية ووحدات نيابات الأموال العامة المنشأة حديثاً، والمتخصصة في غسل الأموال والجرائم الاقتصادية. كما

تلعب وحدة المعلومات المالية الإماراتية، التابعة للبنك المركزي، دوراً محورياً في استلام تقارير المعاملات المشبوهة من البنوك، وتحليلها، وتزويد السلطات الشرطية والنيابية بالنتائج عند الحاجة. وعلى المستوى الاستراتيجي والتنسيقي، يضمن المكتب التنفيذي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تنسيق العمل بين الوكالات المختلفة وتطبيق معايير التحقيق المالي بصورة موحدة[٥٣]. كما أبرمت الإمارات العربية المتحدة سلسلة من اتفاقيات التعاون الدولي، مما سهل تتبع الأصول عبر الحدود والقبض على المطلوبين دولياً؛ إذ أعلنت وزارة الداخلية مؤخراً عن تعاون مع وكالات أجنبية أدى إلى اعتقال(٣٨٧) شخصاً مطلوبين دولياً بتهم غسل الأموال خلال عامين، ما يجسّد نموذج الدولة في التعاون الموازي بين التحقيقات المالية والجنائية[٥٤].

الفرع الثاني: الصلاحيات العملية الممنوحة للجهات المكلفة بالتحقيق

تعتمد فعالية التحقيقات المالية الموازية على أكثر من مجرد وجود قوانين تسمح بها، فهي ترتبط بشكل أساسي بـ الصلاحيات العملية الممنوحة للسلطات المكلفة بالتحقيق. من أهم هذه الصلاحيات: جمع المعلومات وتتبع الأصول، تجاوز السرية المصرفية عند الضرورة، وفرض التجميد الاحترازي على الممتلكات المشبوهة. هذه الصلاحيات تجعل التحقيق المالي أداة عملية قادرة على تأمين العائدات غير المشروعة وتحويل المعلومات المالية إلى أدلة قانونية قابلة للاعتماد.

اولا/ جمع المعلومات وتتبع الأصول : يشكل جمع المعلومات وتتبع الأصول أساس أي تحقيق مالي ناجح. ويُمنح المحققون حق الوصول إلى مصادر متعددة للمعلومات، مثل السجلات الجنائية للكشف عن خلفيات المشتبه فيهم، والسجلات المصرفية والمالية لتحديد الحسابات والتحويلات، والأدلة الرقمية من الأجهزة المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المصادرة. ففي العراق، يشير دليل إجراءات التحقيق المالي لعام (٢٠٢٣) إلى أن الفحص الجنائي للأجهزة الرقمية يُعد وسيلة أساسية لتأمين المعلومات المالية. كما تستفيد التحقيقات الموازية من المستندات الرقابية، مثل إقرارات الأصول وتقارير المعلومات المالية، لبناء القضايا المالية بشكل متكامل. ولضمان تبادل المعلومات بسرعة وكفاءة، اعتمدت عدة دول منصات رقمية تربط وحدات المعلومات المالية بالسلطات القضائية، مما يضمن تكامل التحقيق المالي مع التحقيق الجنائي وتحويل البيانات إلى إجراءات قانونية فعّالة[٥٥]. على سبيل المثال، أتاح المغرب للنيابة العامة الوصول المباشر إلى قاعدة بيانات الهيئة الوطنية للمخابرات المالية (ANRF)[٥٦]. بينما في الامارات، قام مصرف الإمارات المركزي بإدخال أنظمة الإبلاغ الإلكترونية وقواعد بيانات الملاك المستفيدين، ما أتاح تحديد الأموال المشبوهة بسرعة عبر عدة جهات. وقد حولت هذه الآليات التحقيق المالي إلى

عملية تعاونية مدفوعة بالتكنولوجيا، تمكّن المحققين من "اتباع أثر الأموال" عبر مختلف السلطات القضائية والأنظمة المالية[٥٧]. اما في مصر، فتوجد أطر إجرائية مماثلة، حيث تُخوّل النيابة العامة إصدار أوامر بتجميد وفحص الأدلة الرقمية، بما في ذلك البيانات المخزنة في الأنظمة والأجهزة الإلكترونية. وتعمل وحدة المعلومات المالية المصرية (EMLCU)، التابعة للبنك المركزي، على استلام تقارير المعاملات المشبوهة والتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون. علاوة على ذلك، تُعد إقرارات الأصول الخاصة بالمسؤولين العموميين أداة مساعدة لتتبع الثروات غير المشروعة ودعم التحقيقات المالية[٥٨].

ثانيا/ تجاوز السرية المصرفية عند الضرورة: أصبح رفع السرية المصرفية أمراً لا غنى عنه. فقد كان في الماضي أحد أكبر العوائق أمام تتبع الأموال غير المشروعة، إلا أن تشريعات مكافحة غسل الأموال الحديثة قلصت نطاقه بما يتوافق مع التزامات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC). ففي مصر، يتم تقييد السرية المصرفية في حالات التحقيق الرسمي[٥٩]. اما المغرب فقد نفذ إجراءات الإفصاح الطارئة من خلال التعاون بين النيابة العامة وبنك المغرب، حيث يتم إصدار كشف الحسابات خلال ساعة واحدة بناءً على تفويض من المحكمة[٦٠]. وبالمثل، يتيح نظام مكافحة غسل الأموال في الإمارات للنيابة العامة والبنك المركزي تبادل المعلومات المصرفية دون قيود في حالات التحقيق، كما تتحمل البنوك واجب الإفصاح عن المعاملات المشبوهة في الوقت الفعلي وتقديم كافة المعلومات اللازمة عن الحسابات عند الطلب. وتضمن هذه الإجراءات عدم قدرة الأنشطة الإجرامية على التستر خلف السرية المصرفية[٦١].

ثالثا/ فرض التجميد الاحترازي على الممتلكات المشبوهة: يجب منح السلطات المختصة بالتجميد صلاحيات احترازية لضمان عدم تهرب الممتلكات من سلطة القضاء قبل تنفيذ أوامر المصادرة النهائية. وتنص المادة (٣١) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) على وجوب تمكين السلطات المختصة من تجميد أو ضبط عائدات الجريمة في مرحلة التحقيق. وفي مصر، يسمح قانون مكافحة غسل الأموال للمدعين العامين بطلب أوامر تجميد مؤقتة من المحكمة، وفي الحالات العاجلة، يجوز لمجلس إدارة وحدة مكافحة غسل الأموال إصدار تجميدات إدارية مؤقتة تخضع لمراجعة النيابة العامة[٦٢]. يمنح القانون المغربي القضاة المكلفين بالتحقيق المالي صلاحية فرض الضبط الاحترازي على الأصول المشكوك في أنها متحصلة من الجريمة، مع توضيح التعديلات المقبلة أن تفويض القضاء لإجراء التحقيقات الموازية يشمل تلقائياً صلاحيات التجميد العاجلة[٦٣]. وفي الإمارات العربية المتحدة، يمنح قانون مكافحة غسل

الأموال الاتحادي النيابة العامة أو من ينوب عنها صلاحية إصدار أوامر بتجميد الحسابات المشبوهة بناءً على إشعار من وحدة المعلومات المالية (FIU)، مع اشتراط الحصول على تأكيد قضائي خلال فترة محددة. وفي الممارسة العملية، تم تطبيق هذه الصلاحيات على نطاق واسع، حيث أفادت وزارة الداخلية الإماراتية بتجميد ومصادرة أصول تزيد قيمتها على ٤ مليارات درهم إماراتي في قضايا غسل أموال قائمة، شملت ليس فقط النقد، بل أيضاً العقارات والمركبات والمحافظ الاستثمارية، وحتى العملات الرقمية[٦٤].

توضح هذه الصلاحيات الإجرائية الطبيعة المزدوجة للتحقيق المالي الموازي، كأداة جنائية لتكوين القضايا ووسيلة وقائية للحفاظ على النظام الاقتصادي. إلا أنه في الحالة العراقية، فإن غياب إطار قانوني متكامل يحكم هذه الصلاحيات يعيق الكفاءة ويؤخر تتبع الأصول. ويبرز ذلك الحاجة الملحة للإصلاح التشريعي لتوافق القانون العراقي مع أفضل الممارسات المقارنة والدولية، بما يضمن أن تكون التحقيقات المالية مكمّلة ومعززة للإجراءات الجنائية بطريقة منهجية واستراتيجية

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن التحقيق المالي الموازي أصبح أداة لا غنى عنها في الترسانة القانونية لمكافحة الجرائم الاقتصادية الخطيرة. فمن خلال الدراسة المقارنة لأطره القانونية وتطبيقاته العملية في كل من العراق ومصر والمغرب والإمارات، يمكن استنتاج ما يلي:

اولا : الاستنتاجات

١.على الصعيد المفاهيمي، يتفق المجتمع الدولي على تعريف التحقيق المالي الموازي بأنه تحقيق مالي متزامن مع التحقيق الجنائي التقليدي في الجرائم ذات العائدات المالية، بهدف تعقب الأموال غير المشروعة وجمع أدلة مالية تدعم مسار العدالة وقد أثبتت التجارب أن هذا النهج يفضي إلى نتائج ملموسة في كشف الجريمة وردعها، حيث يكشف الشبكات الخفية ويحرم الجناة من التمتع بغنائمهم

٢.تبنت الدول محل الدراسة بدرجات متفاوتة أطرًا تشريعية ومؤسسية لدعم التحقيقات المالية الموازية. فالمغرب والإمارات اتخذا خطوات سبّاقة في الأعوام الأخيرة بوضع نصوص صريحة وإنشاء محاكم متخصصة وتكوين فرق عمل مشتركة وتسهيل تبادل المعلومات. أما مصر، فقد حدثت تشريعاتها وأصدرت أدلة إرشادية لدمج التحري المالي كإجراء قياسي ، وبخصوص العراق فهو بحاجة الى تعديلات لسد الثغرات وإعطاء دفعة أقوى للتحقيق الموازي .

٣.أبرزت الدراسة دور التحقيق المالي الموازي الوقائي في حماية المصالح العامة. فهو يحمي الاقتصاد الوطني من مخاطر غسيل الأموال التي تزعزع استقراره ويصون المال العام عبر استرجاع عائدات الجرائم لخزينة الدولة ، ويضمن حقوق الضحايا بتوفير أصول للتعويض عبر المصادرة. فهو يرسّخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب والمساءلة المالية.

٤.كشفت المقارنة عن بعض التحديات المشتركة، مثل الحاجة إلى مزيد من التدريب المتخصص للمحققين الماليين، وتحسين التنسيق بين الأجهزة المختلفة (الشرطية، القضائية، الرقابية) خاصة في العراق حيث لاتزال الخبرة العملية في بداياتها نسبيًا. كما برزت مسألة تبادل المعلومات دوليًا كعامل حاسم، وهو ما يحتاج إلى تعزيز اتفاقيات التعاون القضائي والأمني وتفعيل قنوات الاتصال المباشر بين وحدات الاستخبارات المالية عبر الحدود.

٥.أظهر التحليل المقارن تفاوتًا واضحًا في تنظيم السلطات المختصة بالتحقيق المالي الموازي بين الدول محل الدراسة، حيث تميزت النماذج المصرية والمغربية والإماراتية بوجود هيكل مؤسسي واضح وتكامل عملي بين النيابة العامة، والشرطة القضائية، ووحدة التحريات المالية، مما مكّنها من إدارة تحقيقات مالية فعّالة ومتزامنة مع التحقيقات الجنائية. في المقابل، يفتقر الإطار العراقي إلى توزيع دقيق للوظائف التحقيقية، مع غياب وحدة ميدانية متخصصة، الأمر الذي يُضعف القدرة على تتبّع العوائد المالية في الوقت المناسب.

٦.بيّنت الدراسة أن فعالية التحقيق المالي الموازي لا ترتبط فقط بتوفر النصوص القانونية، بل تعتمد على منح سلطات التحقيق صلاحيات إجرائية حاسمة كرفع السرية المصرفية، والتجميد التحفظي، وتأجيل الإجراءات القمعية عند اللزوم. وقد كشفت التجارب المقارنة أن تقييد هذه الصلاحيات أو غيابها يؤدي إلى إضعاف فاعلية التحقيق، وهو ما يعاني منه النموذج العراقي، مما يستوجب تعديل الإطار القانوني بشكل يعزز هذه الصلاحيات ضمن ضمانات قضائية رصينة.

ثانيا: المقترحات:

وانطلاقًا من هذه الاستنتاجات، يمكن ان نقدم مجموعة من المقترحات للمشرّع العراقي لتعزيز دور التحقيق المالي الموازي في مكافحة الجرائم الاقتصادية، واستنادًا إلى التحليل المقارن بين العراق ومصر والمغرب والإمارات، وما كشف عنه من ثغرات تنظيمية وتشريعية تعيق فاعلية التحقيق المالي الموازي في العراق، وهذه المقترحات بشكل نصوص قانونية يمكن ادراجها في تنظيم قانوني خاص وهي :

١.**إلزام قانوني بإجراء تحقيق مالي موازٍ في الجرائم الاقتصادية الكبرى:** نقترح النص التالي:

"في حالة الاشتباه بأن الجريمة موضوع التحقيق قد نتجت عنها متحصلات مالية غير مشروعة أو استخدمت فيها عوائد إجرامية، يتعين على قاضي التحقيق أو جهة الضبط القضائي المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإجراء تحقيق مالي موازٍ لتعقب تلك المتحصلات".

٢.**تعزيز صلاحيات قاضي التحقيق في الوصول للمعلومات المالية:** لتنظيم صلاحيات سلطات التحقيق في تجاوز السرية المصرفية، نقترح النص التالي:

"لجهة التحقيق المختصة أن تأمر الجهات المالية بكشف السرية المصرفية عن حسابات المشتبه بهم، ومتعلقاتها، عند الاقتضاء، لتحقق أهداف التحقيق المالي الموازي، مع احترام الضمانات القانونية".

٣.**تقنين رفع السرية المصرفية في التحقيقات المالية:** نقترح النص التالي:

"لا تسري أحكام السرية المصرفية في مواجهة طلبات السلطات القضائية أو التحقيقية بشأن التحقيق المالي الموازي في الجرائم المالية، وعلى المصارف والمؤسسات المالية تقديم المعلومات المطلوبة خلال مهلة تحددها الجهة الطالبة، وتتحمل المسؤولية القانونية بخلاف ذلك".

٤.**تمكين القضاء من إصدار أوامر تجميد تحفظي فوري:** نقترح النص التالي:

"لقاضي التحقيق المختص أو جهة التحقيق، في حالة الاستعجال، أن يصدر أمرًا بتجميد الأموال أو الأصول المشتبه بها لمدة لا تتجاوز(٣٠) يومًا، قابلة للتجديد، مع إخطار صاحب الشأن، وعرض الأمر على المحكمة المختصة للتصديق أو الإلغاء خلال هذه المدة".

٥.**إمكانية تأخير الإجراءات القمعية لخدمة التحقيق المالي:** نقترح النص التالي:

"يجوز بتعليمات مكتوبة من الادعاء العام أو قاضي التحقيق، إرجاء تنفيذ أوامر القبض أو ضبط الأموال في الجرائم الاقتصادية، إذا كان من شأن الإرجاء الوصول إلى متورطين إضافيين أو كشف شبكة أوسع، على أن يُبلغ قاضي التحقيق بذلك".

٦.**إنشاء وحدة ميدانية متخصصة للتحقيق المالي:** نقترح النص التالي:

"تُنشأ وحدة للتحريات المالية ضمن مديرية التحقيقات الجنائية، تتولى جمع الأدلة الميدانية، وتحليل المستندات المالية، وتقديم التقارير إلى قاضي التحقيق بالتنسيق مع مكتب مكافحة غسل الأموال، وتتمتع الوحدة بالصلاحيات الكاملة في تحليل البيانات المالية وربط نتائج التحريات مباشرة بالسلطات القضائية المختصة، دعماً لإجراءات التحقيق المالي الموازي والملاحقة القضائية للجرائم الاقتصادية. وينظَّم اختصاص الوحدة وعملها وضمانات استقلالها بقانون خاص، على نحوٍ يكفل حمايتها من أي تدخل إداري أو أمني أو سياسي، ويضمن نزاهة وكفاءة أدائها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسائر الجرائم الاقتصادية".

٧.**إلزام قانوني للتعاون المؤسسي بين الأجهزة:** لضمان الفعالية والتنسيق، نقترح النص التالي:

"تلتزم الجهات الرقابية والمالية، والمصارف، ومزودو الخدمات، بالتعاون مع الجهات التحقيقية المختصة في أي تحقيق مالي موازٍ، وتزويدها بالمعلومات أو الوثائق المطلوبة خلال مدة لا تتجاوز ٧٢ ساعة، وتُعد المماطلة أو الامتناع مخالفة إدارية وجنائية".

٨.**تقنين المصادرة البديلة واسترداد الموجودات:** فيما يخص المصادرة البديلة، تقترح النص التالي:

"للمحكمة أن تحكم بمصادرة مبلغ يعادل قيمة المتحصلات الإجرامية متى تعذر ضبطها عينًا أو كانت قد انتقلت إلى الغير حسن النية".

وفيما يخص استرداد الموجودات والتعاون الدولي، نقترح النص التالي:

"تُجيز المحكمة إبرام اتفاقات تسوية واسترداد عائدات الجريمة مع الدول الأجنبية، ويتم تنفيذها بناء على تصديق قضائي".

إن تبني هذه التعديلات والمقترحات التشريعية من قبل المشرّع العراقي سوف يشكل نقلة نوعية في إطار مكافحة الجريمة الاقتصادية. وهي مستلهمة من القوانين المقارنة. فالتجارب المقارنة أثبتت أن وجود الغطاء القانوني الصريح والتنسيق المؤسسي هو ما يميز الدول التي نجحت في مكافحة غسل الأموال واسترداد عائدات الجرائم. ومن شأن هذه الخطوات أن تعزز امتثال العراق للمعايير الدولية (وبخاصة توصيات FATF) وترفع من تقييم فعاليته في مكافحة غسل الأموال، كما ستنعكس إيجابًا على الاقتصاد عبر خلق بيئة آمنة استثماريًا وخالية من الأموال القذرة. وفي الختام، نؤكد أن التحقيق المالي الموازي ليس مجرد إجراء إضافي بل هو اجراء مهم واستباقي للملاحقة الجنائية ، وهو ركيزة أساسية للعدالة الاقتصادية ينبغي ترسيخها قانونيًا وعمليًا لضمان أن يأخذ القانون مجراه كاملًا ضد الجرائم التي تنال من مقدرات الشعوب. لذا نأمل أن تلقى هذه المقترحات الاهتمام من المشرع العراقي، لما فيها من حماية للاقتصاد عبر الملاحقة الاستباقية للجرائم. كما نأمل أن تسهم هيكلية هذه الدراسة في سد فراغ في المكتبة القانونية حول موضوع التحقيق المالي الموازي، فضلا عن النصوص القانونية المقترحة في هذا المجال.

الهوامش

[١] ينظر : ابن منظور، *لسان العرب*، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرين، بيروت: دار صادر، د.ط، د.ت، جـ٢، ص. ١٣٧؛ وجـ١٥، ص. ٢٩٢ (مادتا "حقّق" و"وازى")

[٢] ينظر:

Financial Action Task Force (FATF), *The FATF Recommendations: International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation* ,FATF, 2025.p.109

[٣] ينظر:
Jean-Pierre Brun, Larissa Gray, Clive Scott, and Kevin Stephenson. Asset Recovery Handbook: A Guide for Practitioners. The World Bank, 2011, p.20

[٤] ينظر:
Financial Action Task Force (FATF), *Operational Issues - Financial Investigations Guidance* ,Paris,FATF, 2012, p.9

[٥] ينظر: Ibid.

[٦] ينظر:
Egmont Group of Financial Intelligence Units, *Asset Recovery – The Role of FIUs , Public Summary* ,Information Exchange Working Group (IEWG), 2022, 38.p.36

[٧] ينظر:
United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *Final Independent Project Evaluation Strengthening the Financial Investigation Capacity to Combat Money Laundering Arising from Trafficking in Persons and Smuggling of Migrants* ,Vienna: UNODC, 2023. p.14

[٨] ينظر:
Eurasian Group on Combating Money Laundering and Financing of Terrorism (EAG), *Methodological Guidelines on Organising and Conducting Financial Investigations in the AML/CFT Sphere* ,Moscow: Eurasian Group (EAG), 2023, 122.p.10

[٩] ينظر:
Phyllis Atkinson, *Effective Training on Financial Investigations*, Basel, ICAR, Quick Guide Series 06 ,2018, p.1

[١٠] ينظر:
Financial Action Task Force (FATF), "Operational Issues - Financial Investigations Guidance" , Op.Cit, p.8

[١١] ينظر: Ibid.

[١٢] ينظر:
Institute for International Criminal Investigations (IICI), *Guidelines for Using Financial Evidence in the Investigation of International Crimes*, The Hague, IICI, no. 20 December 2024.p.20-24

[١٣] مجموعة إيغمونت (Egmont Group) هي منظمة دولية تضم وحدات التحري المالي (FIUs) من مختلف دول العالم، وتهدف إلى تعزيز التعاون وتبادل المعلومات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ينظر:
Egmont Group of Financial Intelligence Units, *Egmont Group Strategic Plan 2022-2027*, no. July 2022, p.1-19

[١٤] ينظر:
Andrew Dornbierer, *Good Practices in Asset Recovery Legislation in Selected OSCE Participating States* ,Associated Institute of the University of Basel, Switzerland, 2024.p.8

[١٥] ينظر:
Financial Action Task Force (FATF), *Operational Issues - Financial Investigations Guidance* Op.Cit , p.27

[١٦] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) هي أول صك عالمي ملزم قانونًا لمكافحة الفساد، وقد اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٣ ، لمزيد من التفاصيل ينظر:

United Nations Office on Drugs and Crime(UNODC), "Learn about UNCAC," accessed June 13, 2025, https://www.unodc.org/corruption/en/uncac/learn-about-uncac.html.

[١٧] ينظر:
Financial Action Task Force (FATF), *Operational Issues - Financial Investigations Guidance* Op.Cit , p.3

[١٨] لمزيد من التفاصيل ينظر: رباب مصطفى عبد المنعم. "جريمة غسل الأموال وأثرها على المصلحة العامة." مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد ٣٤ ، العدد ٥ ، ٢٠١٩ ، ص ١٩٤–٢٦٩.

[١٩] ينظر: الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون (SNRT) ، "غسل الأموال.. الداكي يوضح أهداف التحقيقات الموازية"، وكالة المغرب العربي للأنباء، نُشر في ١٥ ديسمبر ٢٠٢١. تم الدخول إليه في ١ حزيران ٢٠٢٥.
SNRT News | غسل الأموال .. الداكي يوضح أهداف التحقيقات الموازية

[٢٠] ووفق البيانات الرسمية، تمكنت محكمة تحقيق الكرخ المتخصصة بقضايا النزاهة وغسل الأموال من استرداد ١٢٠,٧٩٣,٨١٧,٨٠٤ دينار (مائة وعشرين مليار وسبعمائة وثلاثة وتسعين مليون وثمانمائة وسبعة عشر الف وثمانمائة واربعة دينار) من مشروع التقاعد الاستثماري ، ينظر: مجلس القضاء الاعلى العراقي، " استرداد مبالغ مالية كبيرة بقضايا الفساد المالي والاداري"، موقع مجلس القضاء الأعلى، نُشر في ٣ آذار ٢٠٢٤. تم الدخول إليه في ١ حزيران ٢٠٢٥.
https://www.sjc.iq/view.71517/

[٢١] لمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالله عزّت بركات، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد ٤، ٢٠٠٦، ص١– ١٨

[٢٢] وقد كشفت التقارير القضائية عن حالات عملية في المغرب تفيد بإحالة النيابة العامة قضايا غسل أموال أدت إلى تجميد وأحكام مصادرة فعالة، ما يدل على جدوى هذا النهج في مواجهة الجريمة المالية بخطوات ملموسة. ينظر: محمد اليزانسي. "جديد المسطرة الجنائية: التحقيق المالي الموازي لتعقب الأموال ومكافحة الجرائم المالية"، موقع انوار بريس، نشر في ١٢ يناير ٢٠٢٥ ،تم الدخول إليه في ١ حزيران ٢٠٢٥.
https://anwarpress.com/596196/

[٢٣] ينظر:
United Nations Development Programme(UNDP), "Iraq Unveils Groundbreaking Handbook for Enhancing Financial Investigations and Upholding the Rule of Law," UNDP, 2023, https://www.undp.org/iraq/press-releases/iraq-unveils-groundbreaking-handbook-enhancing-financial-investigations-and-upholding-rule-law.

[٢٤] ينظر:
Jean-Pierre Brun, Larissa Gray, Clive Scott, and Kevin Stephenson, Op.Cit, p.119

[٢٥] ينظر:
United Nations Convention against Corruption (UNCAC), *Chapter V – Asset Recovery Pacific ,Anti-Corruption Factsheet,* No. 5 ,2008,

https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/pacific/pacific-anticorruption-factsheet-uncac-chapterv.pdf.

[٢٦] ينظر:
Jean-Pierre Brun, Larissa Gray, Clive Scott, and Kevin Stephenson , Op.Cit, p.29

[٢٧] ينظر:
Andrew Dornbierer, *Illicit Enrichment: A Guide to Laws Targeting Unexplained Wealth* ,Basel Institute on Governance, 2021, p.147

[٢٨] ينظر:
Office of the Special Representative and Co ordinator for Combating Trafficking in Human Beings (OSCE), ed., *Following the Money: Compendium of Resources and Synthesized Step-by-Step Guide to Financial Investigations Related to Trafficking in Human Beings* OSCE, 2019, p.48-49

[٢٩] ينظر:
United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *Study on Illicit Financial Flows Associated with Human Trafficking* .Vienna, UNODC, 2023, p.30

[٣٠] ينظر:
Elizabeth G Wright, *Follow the Money: Financial Crimes and Forfeiture in Human Trafficking Prosecutions*, Bulletin 79, November 2017, p.79–93.

[٣١] ينظر:
Financial Action Task Force (FATF), *Money Laundering and Terrorist Financing Risks Arising from Migrant Smuggling* .Paris, FATF, 2022, p.4

[٣٢] ينظر: Ibid.

[٣٣] ينظر: مجموعة العمل المالي (FATF)،التوصيات الدولية لمجموعة العمل المالي FATF بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، باريس، مجموعة العمل المالي، مارس ٢٠٢٢،ص ٢٠-٢١

[٣٤] ينظر: وحدة المعلومات المالية بدولة الإمارات" ,(UAE FIU) كيفية رفع تقارير المعاملات المشبوهة،" موقع وحدة المعلومات المالية-دولة الإمارات،. تم الدخول إليه ١ حزيران ٢٠٢٥ /https://www.uaefiu.gov.ae/ar/stakeholders/reporting-entities/str-process

[٣٥] ينظر:
Council of Europe, *Financial Investigations and Confiscation of Proceeds from Crime*, Handbook ,Strasbourg, Council of Europe, 2006. P.31

[٣٦] ينظر: قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة (٢٠١٥) العراقي
[٣٧] ينظر: دليل إجراءات التحقيق المالي الموازي في العراق، بغداد ، كانون الثاني 2023 .
[٣٨] ينظر: المصدر نفسه.
[٣٩] ينظر: النيابة العامة المصرية، *الكتاب الدوري رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ بشأن التوجيه بإجراء تحقيق مالي موازٍ في قضايا غسل الأموال*، القاهرة، دار القضاء العالي، ٢٠٢٢.
[٤٠] ينظر: مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENAFATF) ، *تقرير التقييم المتبادل لجمهورية مصر العربية، مايو ٢٠٢١، ص ١٤١.*
[٤١] ينظر: الهيئة المغربية لمراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي(ACAPS) ، "مكافحة غسل الأموال في المغرب"، موقع الهيئة المغربية لمراقبة التأمينات، تم الدخول إليه في ١٧ تموز ٢٠٢٥، https://www.acaps.ma/ar/المهنيون/التأمين-و-إعادة-التأمين/مكافحة-غسل-الأموال
[٤٢] ينظر:

Financial Action Task Force (FATF), *3rd Enhanced Follow‑Up Report for the Kingdom of Morocco*, MENAFATF ,2024 , p.1-26

[٤٣] ينظر:

Global AML/CFT Facility, "Morocco AML CFT Activities," *Global AML CFT. Eu*, n.d., accessed July 30, 2025, https://www.global-amlcft.eu/morocco-aml-cft/.

[٤٤] ينظر:

UAE Ministry of Interior, "521 Reports, 387 Wanted Worldwide Persons Arrested, AED 4 Billion," 521 Reports, 387 Wanted Worldwide Persons Arrested , accessed September 26, 2025, https://moi.gov.ae//en/media.center/news/081423n02.aspx.

[٤٥] ينظر:

United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *United Nations Convention Against Corruption* , 2004, https://www.unodc.org/documents/brussels/UN_Convention_Against_Corruption.pdf.

[٤٦] ينظر: شريف أبو الفضل، "النيابة العامة تتخذ إجراءات التحقيق المالي الموازي في تحقيقاتها على مستوى الجمهورية". خبر منشور في موقع (بوابة الأهرام) نشر في ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢ ، تم الدخول إليه في ١ حزيران ٢٠٢٥ https://gate.ahram.org.eg/News/3876556.aspx

[٤٧] ينظر:

Middle East & North Africa Financial Action Task Force (MENAFATF), *First Enhanced Follow up Report for the Kingdom of Morocco* , 2020 https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/images/fsrb-fur/MENAFATF-1st-Enhanced-Follow-Up-Report-Morocco.pdf.

[٤٨] ينظر:

Middle East & North Africa Financial Action Task Force (MENAFATF), *Mutual Evaluation Report: The Republic of Iraq* 2024, https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/fsrb-mer/MER-Iraq.pdf.

[٤٩] ينظر:

Hogan Lovells, "UAE Removed from the FATF's Grey List," accessed October 3, 2025, https://www.hoganlovells.com/en/publications/uae-removed-from-the-fatfs-grey-list.

[٥٠] ينظر:

United Nations Development Programme (UNDP), "Iraq Unveils Groundbreaking Handbook for Enhancing Financial Investigations and Upholding the Rule of Law," accessed October 3, 2025, https://www.undp.org/iraq/press-releases/iraq-unveils-groundbreaking-handbook-enhancing-financial-investigations-and-upholding-rule-law.

[٥١] ينظر:

Middle East & North Africa Financial Action Task Force (MENAFATF), *Anti-Money Laundering and Counter- Terrorist Financing Measures The Arab Republic of Egypt Mutual Evaluation Report* .2021, https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/fsrb-mer/MENAFATF-MER-Egypt-2021-English.pdf.

[٥٢] ينظر:

Asharq Al-Awsat, "Morocco's Public Prosecution Office, BAM Sign MoU to Promote Financial Security," accessed October 3, 2025, https://english.aawsat.com/node/3568541.

[٥٣] ينظر:

Adam Vause Laura Shingler, and Celia Johnson-Morgan, "Anti-Money Laundering: United Arab Emirates, Q&A with Global Investigations Review (GIR) Providing Unique Insight and Analysis into the UAE's Anti-Money Laundering Laws," accessed October 3, 2025 https://www.dlapiper.com/en/insights/publications/2023/02/anti-money-laundering-united-arab-emirates.

[٥٤] ينظر:

UAE Ministry of Interior, "521 Reports, 387 Wanted Worldwide Persons Arrested, AED 4 Billion," , Op.Cit

[٥٥] ينظر:

United Nations Development Programme (UNDP), 'Iraq Unveils Groundbreaking Handbook for Enhancing Financial Investigations and Upholding the Rule of Law" , Op.Cit

[٥٦] ينظر:

OECD, *Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes: Morocco 2022 (Second Round): Peer Review Report on the Exchange of Information on Request*, Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes .OECD, 2022.

[٥٧] ينظر:

Central Bank of the UAE, *CBUAE Rulebook – Reporting Suspicious Transactions and Registration to GoAML* (Central Bank of the UAE, n.d.), accessed October 6, 2025, https://rulebook.centralbank.ae/en/rulebook/43-reporting-suspicious-transactions-and-registration-goaml.

[٥٨] ينظر:

Central Bank of Egypt, "Egyptian FIU," accessed October 4, 2025, https://www.cbe.org.eg/en/aml-cft/egyptian-fiu.

[٥٩] ينظر:

Middle East and North Africa and Financial Action Task Force (MENAFATF), *3rd Enhanced Follow-up Report for the Arab Republic of Egypt* .2024, https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/fsrb-fur/Egypt-FUR-MENAFATF-May-2024.pdf.

[٦٠] ينظر:

Asharq Al-Awsat, "Morocco's Public Prosecution Office, BAM Sign MoU to Promote Financial Security.", Op.Cit

[٦١] ينظر : المادة (١٥) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨ في ما يتعلق بمواجهة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة الاماراتي.

[٦٢] ينظر: المادة (١٩) من قانون مكافحة غسل الاموال رقم (٨٠) لسنة (٢٠٠٢) المصري

[٦٣] ينظر:

Financial Action Task Force (FATF), *3rd Enhanced Follow-Up Report for the Kingdom of Morocco.*, Op.Cit

[٦٤] ينظر:

UAE Ministry of Interior, "521 Reports, 387 Wanted Worldwide Persons Arrested, AED 4 Billion.", Op.Cit

المصادر:

اولا : المصادر العربية:

١.ابن منظور، *لسان العرب*، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرين، بيروت: دار صادر، د.ط، د.ت، جـ٢، وجـ١٥.

٢.دليل إجراءات التحقيق المالي الموازي في العراق، بغداد ، كانون الثاني ،2023.

٣.رباب مصطفى عبد المنعم. "جريمة غسل الأموال وأثرها على المصلحة العامة." مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد ٣٤ ، العدد ٥ ، ٢٠١٩ .

٤.الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون (SNRT) ، "غسل الأموال.. الداكي يوضح أهداف التحقيقات الموازية"، وكالة المغرب العربي للأنباء، نُشر في ١٥ ديسمبر ٢٠٢١. تم الدخول إليه في ١ حزيران ٢٠٢٥. SNRT | News غسل الأموال .. الداكي يوضح أهداف التحقيقات الموازية

٥.شريف أبو الفضل، "النيابة العامة تتخذ إجراءات التحقيق المالي الموازي في تحقيقاتها على مستوى الجمهورية". خبر منشور في موقع (بوابة الأهرام) ، نشر في ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢ ، تم الدخول إليه في ١ حزيران ٢٠٢٥ https://gate.ahram.org.eg/News/3876556.aspx

٦.عبدالله عزّت بركات، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد ٤، ٢٠٠٦ .

٧.مجلس القضاء الاعلى العراقي، " استرداد مبالغ مالية كبيرة بقضايا الفساد المالي والاداري"، موقع مجلس القضاء الأعلى، نُشر في ٣ آذار ٢٠٢٤. تم الدخول إليه في ١٣ حزيران ٢٠٢٥. /https://www.sjc.iq/view.71517

٨.مجموعة العمل المالي (FATF)،التوصيات الدولية لمجموعة العمل المالي FATF بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، باريس: مجموعة العمل المالي، مارس ٢٠٢٢.

٩.مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENAFATF) ، *تقرير التقييم المتبادل لجمهورية مصر العربية*، مايو ٢٠٢١.

١٠.محمد اليزانسي. "جديد المسطرة الجنائية: التحقيق المالي الموازي لتعقب الأموال ومكافحة الجرائم المالية"، موقع انوار بريس، نشر في ١٢ يناير ٢٠٢٥ ،تم الدخول إليه في ١ حزيران ٢٠٢٥. /https://anwarpress.com/596196

١١.النيابة العامة المصرية، الكتاب الدوري رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ بشأن التوجيه بإجراء تحقيق مالي موازٍ في قضايا غسل الأموال، القاهرة، دار القضاء العالي، ٢٠٢٢.

١٢.الهيئة المغربية لمراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي(ACAPS) ، "مكافحة غسل الأموال في المغرب"، موقع الهيئة المغربية لمراقبة التأمينات، تم الدخول إليه في ١٧ تموز ٢٠٢٥، https://www.acaps.ma/ar/المهنيون/التأمين-و-إعادة-التأمين/مكافحة-غسل-الأموال/

١٣.وحدة المعلومات المالية بدولة الإمارات" ,(UAE FIU) كيفية رفع تقارير المعاملات المشبوهة،" موقع وحدة المعلومات المالية-دولة الإمارات،. تم الدخول إليه ١ حزيران ٢٠٢٥ /https://www.uaefiu.gov.ae/ar/stakeholders/reporting-entities/str-process

١٤.قانون مكافحة غسل الاموال رقم (٨٠) لسنة (٢٠٠٢) المصري

١٥. قانون مكافحة غسل الأموال العراقي رقم (٣٩) لسنة (٢٠١٥)

١٦. مرسوم بقانون اتحادي رقم (٢٠) لسنة (٢٠١٨) في ما يتعلق بمواجهة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة الاماراتي
١٧. قانون مكافحة غسل الأموال المغربي رقم (٤٣.٠٥) لسنة (٢٠٢١)

ثانيا: المصادر الاجنبية:

1.Adam Vause, Laura Shingler, and Celia Johnson-Morgan. "Anti-Money Laundering: United Arab Emirates, Q&A with Global Investigations Review (GIR) Providing Unique Insight and Analysis into the UAE's Anti-Money Laundering Laws." Accessed October 3, 2025. https://www.dlapiper.com/en/insights/publications/2023/02/anti-money-laundering-united-arab-emirates.
2.Andrew Dornbierer. Good Practices in Asset Recovery Legislation in Selected OSCE Participating States. Associated Institute of the University of Basel, Switzerland, 2024.
3.Andrew Dornbierer. Illicit Enrichment: A Guide to Laws Targeting Unexplained Wealth. Basel Institute on Governance, 2021.
4.Asharq Al-Awsat. "Morocco's Public Prosecution Office, BAM Sign MoU to Promote Financial Security." Accessed October 3, 2025. https://english.aawsat.com/node/3568541.
5.Central Bank of Egypt. "Egyptian FIU." Accessed October 4, 2025. https://www.cbe.org.eg/en/aml-cft/egyptian-fiu.
6.Central Bank of the UAE. CBUAE Rulebook – Reporting Suspicious Transactions and Registration to GoAML. Central Bank of the UAE, n.d. Accessed October 6, 2025. https://rulebook.centralbank.ae/en/rulebook/43-reporting-suspicious-transactions-and-registration-goaml.
7.Council of Europe. Financial Investigations and Confiscation of Proceeds from Crime. Handbook. Strasbourg, Council of Europe, 2006.
8.Egmont Group of Financial Intelligence Units. Asset Recovery – The Role of FIUs , Public Summary. Information Exchange Working Group (IEWG), 2022.
9.Egmont Group of Financial Intelligence Units. Egmont Group Strategic Plan 2022-2027. no. July 2022.
10.Elizabeth G Wright. Follow the Money: Financial Crimes and Forfeiture in Human Trafficking Prosecutions. Bulletin 79, November 2017.
11.Eurasian Group on Combating Money Laundering and Financing of Terrorism (EAG). Methodological Guidelines on Organising and Conducting Financial Investigations in the AML/CFT Sphere. Moscow: Eurasian Group (EAG), 2023.
12.Financial Action Task Force (FATF). 3rd Enhanced Follow‑Up Report for the Kingdom of Morocco. MENAFATF, 2024.
13.Financial Action Task Force (FATF). Money Laundering and Terrorist Financing Risks Arising from Migrant Smuggling. Paris, FATF, 2022.
14.Financial Action Task Force (FATF). Operational Issues - Financial Investigations Guidance. Paris, FATF, 2012.
15.Financial Action Task Force (FATF). The FATF Recommendations: International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation. FATF, 2025.
16.Global AML/CFT Facility. "Morocco AML CFT Activities." Global AML CFT.Eu, n.d. Accessed July 30, 2025. https://www.global-amlcft.eu/morocco-aml-cft/.
17.Hogan Lovells. "UAE Removed from the FATF's Grey List." Accessed October 3, 2025. https://www.hoganlovells.com/en/publications/uae-removed-from-the-fatfs-grey-list.

18.Institute for International Criminal Investigations (IICI). Guidelines for Using Financial Evidence in the Investigation of International Crimes. The Hague: IICI, no. 20 December ,2024.
19.Jean-Pierre Brun, Larissa Gray, Clive Scott, and Kevin Stephenson. Asset Recovery Handbook: A Guide for Practitioners. The World Bank, 2011.
20.Middle East & North Africa Financial Action Task Force (MENAFATF). Anti-Money Laundering and Counter- Terrorist Financing Measures The Arab Republic of Egypt Mutual Evaluation Report. 2021. https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/fsrb-mer/MENAFATF-MER-Egypt-2021-English.pdf.
21.Middle East & North Africa Financial Action Task Force (MENAFATF). First Enhanced Follow up Report for the Kingdom of Morocco. 2020. https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/images/fsrb-fur/MENAFATF-1st-Enhanced-Follow-Up-Report-Morocco.pdf.
22.Middle East & North Africa Financial Action Task Force (MENAFATF). Mutual Evaluation Report: The Republic of Iraq. 2024. https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/fsrb-mer/MER-Iraq.pdf.
23.Middle East and North Africa and Financial Action Task Force (MENAFATF). 3rd Enhanced Follow-up Report for the Arab Republic of Egypt. 2024. https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/fsrb-fur/Egypt-FUR-MENAFATF-May-2024.pdf.
24.OECD. Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes: Morocco 2022 (Second Round): Peer Review Report on the Exchange of Information on Request. Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes. OECD, 2022.
25.Office of the Special Representative and Co ordinator for Combating Trafficking in Human Beings (OSCE), ed. Following the Money: Compendium of Resources and Synthesized Step-by-Step Guide to Financial Investigations Related to Trafficking in Human Beings. OSCE, 2019.
26.Phyllis Atkinson. Effective Training on Financial Investigations. Basel, ICAR, Quick Guide Series 06 ,2018.
27.UAE Ministry of Interior. "521 Reports, 387 Wanted Worldwide Persons Arrested, AED 4 Billion." 521 Reports, 387 Wanted Worldwide Persons Arrested ... Accessed September 26, 2025. https://moi.gov.ae//en/media.center/news/081423n02.aspx.
28.United Nations Convention against Corruption (UNCAC). Chapter V – Asset Recovery Pacific ,Anti-Corruption Factsheet. No. 5. 2008. https://files.acquia.undp.org/public/migration/pacific/pacific-anticorruption-factsheet-uncac-chapterv.pdf.
29.United Nations Development Programme(UNDP). "Iraq Unveils Groundbreaking Handbook for Enhancing Financial Investigations and Upholding the Rule of Law." UNDP, 2023. https://www.undp.org/iraq/press-releases/iraq-unveils-groundbreaking-handbook-enhancing-financial-investigations-and-upholding-rule-law.
30.United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). Final Independent Project Evaluation Strengthening the Financial Investigation Capacity to Combat Money Laundering Arising from Trafficking in Persons and Smuggling of Migrants. Vienna, UNODC, 2023.
31.United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). Study on Illicit Financial Flows Associated with Human Trafficking. Vienna UNODC, 2023.
32.United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). United Nations Convention Against Corruption , 2004. https://www.unodc.org/documents/brussels/UN_Convention_Against_Corruption.pdf.
33.United Nations Office on Drugs and Crime(UNODC). "Learn about UNCAC." Accessed June 13, 2025. https://www.unodc.org/corruption/en/uncac/learn-about-uncac.html.